ولايـة الفقيه عند الإمام الخميني

ظهيرها التاريخي وآفاقها المُستقبلة

الشيخ د. جعفر المهاجر

(١)

إن ما عُرف منذ الفقيه الإيراني أحمد النراقي (١١٨٥ ـ ١٢٤٤ هـ / ١٧٧١ ـ ١٨٢٨ م) باسم " ولاية الفقيه " لهو ثمرة مُتطوّرة للبحث عن مخرج من المأزق السياسي والإجرائي ، الذي وجد فيه التشيّع الإمامي نفسه بعد انتهاء فترة الحضور العلني للأئمة . ذلك أنه حصر الشرعيّة بالإمام ، وأن كل سُلطة عداها ، مهما تكن صفتها ، هي سُلطة جور. لأنها إنما تنشأ بالنص ، وليس بالاختيار ولا بالغلبة . فلما حصلت الغيبة النهائيّة للإمام الثاني عشر ، غدت مساحة السُلطة ، التي كان يشغلها الإمام بشخصه ، أو بوكيله الخاص ، مساحة بيضاء لا يشغلها أحد . وهذه نتيجة غير سعيدة بالنسبة لأي جماعة ، وبالنسبة لأي فكر سياسي .

ومع ذلك ، مع تلك الحالة التي تقود إلى الإحباط ، فإن البحث والتأمل انطلق على الأثر في الوسط الشيعي انطلاقة غير مسبوقة . خصوصاً في نقد وتصنيف التراث الحديثي ، وفي تنظير العقيدة . والفضل في ذلك يرجع أكثره إلى أربعة من العلماء اللامعين : محمد بن يعقوب الكُليني (ت : ٣٢٨ أو ٣٢٩ هـ / ٩٣٩ أو ٩٤٠ م) ومحمد بن علي القُمّي المعروف بالصّدوق(ت : ٣٨١ هـ / ٩٩١ م) اللذين انكبّا على نقد وتصنيف التراث الحديثي الضخم ، ووضعا ثمرة عملهما في كتابين ما يزالان عُمدة في بابهما (" الكافي " للكُليني و " كتاب مَن لا يحضره الفقيه " للصّدوق) . والآخَرا ن هما الشيخ المفيد ، محمد بن النُعمان (ت : ٤١٣ هـ / ١٠٢٢ م) والسيد المرتضى ، علي بن الحسين (ت : ٤٣٣ أ و ٤٣٦ هـ / ١٠٤١ أ و ١٠٤٤ م) ، اللذين انصبّت جهودهما على تنظير العقائد الشيعيّة الإماميّة ، في المُعتَرك الفكري الذي كانته " بغداد " في ذلك الأوان . متّبعين خُطى الكلامي الكبير هشام بن الحكم (ت : ١٧٩ هـ / ٧٩٥ م) .

ما يجدر بنا ذكره هنا ، أنه في ظلّ هذا العمل التأسيسي الضخم ، فإن الجميع سكتوا عن مسألة السلطة ، التي كان لها الأهميّة الأُولى على عهد الأئمة ، سكوت مَن ليس عنده ما يُقال ، أ و بالأحرى سكوت مَن يعتقد أنها شأن شخصي محصور بالإمام الغائب . وحتى الشيخ الطوسي ، محمد بن الحسن (ت : ٤٦٠ هـ / ١٠٦٧ م) ، الذي عُرف بموسوعيّته ، بالقياس إلى أسلافه الأربعة المؤسسين ، وعاش في ظل الدولة البويهيّة الشيعيّة ، وكانت له فيها الكلمة النافذة ، وخصوصاً مع أنه أحد روّاد تأسيس النهج الاجتهادي في الفقه ، الذي يمنح الفقيه سلطة إصدار نص جديد ، مع ذلك كلّه فإنه لم يقترب قيد خطوة من تحرير التشيّع من أزمته . بل دأب في فتاواه ذات العلاقة بالسلطة ، على إحالة الأمر إلى شخص الإمام .

ودارت الأيام . وفي دورانها حملت معها العاصفة المغوليّة المهولة . وكانت " بغداد " العظيمة أكبر الضحايا وأثمنها . ومع " بغداد " سقطت الخلافة نهائياً . ولم يبقَ منها غير رمز ضائع ، برسم مَن يستولي بالسيف على السلطة . وفي الظلام الذي لفّ " العراق " لم يكن غير نقطة وحيدة مضيئة . تلك هي مدرسة " الحلّة " .

و" الحِلّة " مدينة نشأت على أنقاض " بابل " التاريخية ، بجانب فرع من فروع دلتا " الفرات " ، في قلب ريف واسع عامر ، تقطنه جماعات شيعية طالما عالنت بتحفّزها السياسي . واجتماع هذه الشروط أهّلها لأن تكون مركزاً لحركة علميّة . كان من حسن حظها وحظنا بها أن حملت طوراً جديداً من أطوار التفكير الفقهي الشيعي . خرج على النهج النقلي التقليدي ، وأدخل تغييراً جوهرياً على آليّات تفكير الفقيه . عماده الانتصار للعقل ، بوصفه دليلاً شرعياً .

محمد بن إدريس (ت : ٥٨٩ هـ / ١٢٠٠ م) ، مؤسس الوضع المركزي العلمي لـ " الحلّة " ، وأحد أبرز فقهاء الشيعة الإماميّة في كل العصور ، ـ قاد حملة شعواء ضدّ المنهج النقلي ، لصالح المنهج الأصولي العقلي وتحرّي المصلحة . يقول في كتابه (السرائر / ٤٦) : " الحق لا يعدو أربعة طُرُق : إمّا كتاب الله سبحانه ، أو سُنّة نبيّه صلّى الله عليه وآله المتواترة المُتفق عليها ، أو الإجماع ، أو دليل العقل . فإذا فُقدت الثلاثة فالمُعتمَد في المسائل الشرعيّة ، عند المحققين الباحثين عن مأخذ الشريعة ، التمسّك بدليل العقل " .

في هذا الجو الفكري ، بما أعطاه من مكانة للعقل بوصفه دليلاً شرعياً ، وما يقتضيه من اعتبار موازٍ للمصلحة ، فضلاً عن ظهيره السياسي المتمثّل في الحيويّة السياسيّة التي امتازت بها " الحلّة " ، وقد كانت مركزاً لإمارة تتمتّع بقسط من الاستقلال ، تحت حكم بني مزيَد ، في هذا الجو بكامل عناصره ظهر تبدّل عميق في اللغة الدائرة في صياغة الأحكام والفتاوى ، وبالتالي تبدّل في فحواها ومضامينها ، تعكس تبدّل الأحوال والزمان . ومن ذلك أننا بدأنا نجد أن التقيّد بشرط وجود الإمام في التصرّف بالأموال الشرعيّة وإقامة الحدود والقضاء ونفاذ الأحكام ، وما يدخل وفقاً للمدوّنات في صلاحيّات الإمام الخاصّة ، قد بدأ يفقد من أهميته لصالح المعطيات الواقعيّة التي تفرض نفسها على الفقيه . كل ذلك انتهى إلى أول تنظير لسُلطة الفقيه . ومن ذلك أن ظهرت لأول مرّة عبارة ستكون ذات شأن في الفكر السياسي الشيعي ، هي تلك التي تصِف الفقيه بأنه " نائب الإمام " . يقول أيضاً في كتابه (نفسه / ٥٤٥) : " وأمّا ما يوجب الحدود ، فالصحيح من أقوال طائفتنا ، وذوي التحصيل من فقهاء عصابتنا ، لا يُفرّقون بين الحدود وبين غيرها من الأحكام الشرعيّة في أن للحاكم النائب من قِبَل الإمام أن يحكم فيها بعلمه ، كما أن للإمام ذلك " . ونقول ، قبل أن نغادر هذه المرحلة من البحث ، أن خلف ابن إدريس ، الفقيه يحيي بن سعيد الحلّي (ت : ٦٩٠ هـ / ١٢٩١ م) قد تابع

أفكـار سـلفه الكبير بكل أمانة . ممّا يحملنا عـلى القول ، إن هذين الفقيهين همـا اللـذان منحا مدرسـة " الحلّـة " ما لهـا مـن موقـع متميّـز في الفكـر الشـيعي الإمامـي سياسـياً وغيـر سياســي .

(٣)

كان التطوّر التالي في نظريّة السلطة ومفهوم الشرعيّة مذخوراً لمنطقة قصيّة عـن مراكـز العلم وحركة البحث والتأمل والاجتهاد ، لـم تكـن مـن قـبل شـيئاً مذكـورا . ومع ذلـك فإنهـا أنجبـت أحـد أكـثـر المراكـز العلميّة الشـيعيّة حيويّـة وإبداعاً . تلـك هي " جبل عامـل " جنوب " لبنان " . أمّـا بطـل هـذا التطور فهـو أ ول فـقيه كبير بـرُز فيه ومنه ، محمد بن مكّي الجزيني ، الأكثـر شـهرة بلقب الشـهيد الأول (ق : ٧٨٦ هـ / ١٣٨٤ م) . وكان ما حصـل فـي " جبل عامـل " مـن تطوّر أو تطوير في هذا النطاق ذا طابع عملاني . أعـني أنه يتجه مباشـرة نحـو إعمال ما رصدناه موقفـاً نظرياً في " الحلّـة " . وهـذه إشـارة تقـول ضمناً أن ليـس لدى بطل هـذه المرحلة إضافات نظريّة . ونحـن الآن أمام أول سُلطة فعليّة للفقيـه الشـيعي الإمامي . وهـذه نقلـة ذا ت معـنى خطير ، تقترب بنا خطوة واسـعة نحو الإشـكاليّة الأسـاسيّة للبحث .

من المؤكّـد أن الشـهيد اسـتقى الفكرة من منبعها ، أي من " الحلّـة " ، حيث حضر عـلى شـيوخها سـبع سـنوات . ومن المرجّح أنها كانت قد تقدّمـت وازدادت نضجاً بالقياس إلى ما عـرفناه عـنها أيام ابـن إدريـس ، أي قـبل نحـو قـرن مـن الزمان . نقـول هـذا ليعرف القارئ / المستمع السـبيل الـذي سـلكته الأفكار الجديـدة ، بحيث وصلـت إلى " جـبل عامـل " جاهـزة للتنفيـذ عـلى يـد الشهيد .

من الضروري جـداً أن نقف هنا وقفـة قصيرة عـند الأحوال السـياسـيّة التي اضطرب فيها الشـهيد ، بل التشـيّع الشـامي كلّه .

فـقبل ولادته بسـنوات قليلة ، كان المماليك قـد طردوا الصليبيين ، وما أن استتـبّ لهـم الأمـر حتى انقلبوا عـلى الشـيعة في " جبـل لبنان " ، فجـرّدوا عليهم الحملات ، ابتـداءً من السـنة ٦٩٢ هـ / ١٢٩٢ م . ونجحوا في اجتياحـه سـنة ٧٠٥ هـ / ١٣٠٥ م ، فقتلوا مَن قتلوا منهم وهجّروا الباقين إلى " بعلبك" و " جبل عامل " . وبذلك أكملوا مسلسـل البعثرة السـكّانية للشيعة ، الذي كان الصليبيون قد بدأوه قبل قرنين . وقد كان لهـذه الحملات ، التي جاءت في غاية العنف والقسـوة تداعياتها الكثيرة ، ممّـا بيناه في كتابنا (ستة فقهاء أبطال) .

في هـذا الجو المُعبّـأ عمل الشـهيد . والتفـصيلات كثيرة . لكـننا نقـول إجمالاً : إنه رمى مـن عـمله في الحقل السـياسـي ، إلى تجميع الطاقـة الشـيعيـة التي بعثرتها تصاريف الأيام ، في مقابل السُـلطة المملوكيّة الطاغـية . أمّـا في الحقل الثقافي فإلى حفـز نمط مـن الكيانيّة الثقافيّة ، عـمادها وحَـمَـلَتها خـرّيجـو مدرسـته في " جزّيـن " . وفي هـذا السّـياق نشـر عمليّـاً ، مباشـرةً أو بواسطة تلاميذه الكُثُـر العمـل بسُـلطة الفقيه . بوصفـه حامـل الثقافـة المُنتمية ، وأيضاً

بوصفه ممثّل سُلطة الإمام . ومن ذلك أنه أنشأ نظاماً خاصاً لجباية الأموال الشرعيّة . وبذلك أعاد الأمور في هذا إلى ما كانت عليه أيام الأئمة (ع) .
لكننا بمعيار الآتي وما مكث في الأرض نقول : إن أعظم ثمرة بقيت من تلك الأيام ذات الخطر ، هي إطلاق النهضة العلميّة والفكريّة والثقافيّة في " جبل عامل ، التي استمرّت من بعده نحو قرنين . وكانت من أهم سماتها الفكريّة والعمليّة سُلطة الفقيه .

(٤)

بوسعنا الآن أن ندخل الساحة الإيرانيّة .
في أوائل القرن العاشر للهجرة / السادس عشر للميلاد ، نجح الصفويون بشخص أول شاهاتهم ، إسماعيل الأول (ت : ٩٣٠ هـ / ١٥٢٣ م) في توحيد " إيران " التاريخيّة سياسياً . لكن هذا التوحيد ، على أهميته البالغة ، كان في غاية الضعف والهشاشة ، وذلك بسبب التركيبة الأقوميّة البالغة التنوّع لرقعة الدولة الجديدة . ثم بسبب النزاعات المذهبيّة المتمادية ، التي كانت قناعاً لِما هو أعمق . لقد كانت دولة تفتقر بشدّة إلى رابط روحي . والظاهر أ ن الشاه الفتى كان يُدرك بما هو كافٍ المأزق الذي هو فيه . ولذلك أعلن أ ن المذهب الوحيد المقبول في دولته هو المذهب الشيعي ، وإلا فالسيف . وهذا حلّ سُلطوي نموذجي فاشل سلفاً ، فضولاً عن عيوبه الأخلاقية الواضحة . هنا ، وبالتصاريف المقدور ، أتى الحلّ على يد العثمانيين ، الذين كانوا يعملون كل ما في وسعهم لتقويض جارتهم الجديدة . وذلك إذ أقدم السلطان سليمان ، المعروف بالقانوني ، على قتل زين الدين بن علي الجُباعي ، أعلى فقهاء الشيعة في " الشام " شأناً . الأمر الذي رأى فيه فقهاء " جبل عامل " بحق نذيراً لهم جميعاً . فانطلقوا مهاجرين إلى " إيران " الصفويّة . حيث انتشروا بالعشرات في أنحائها ، يعملون في مختلف الميادين .

إذا نحن وضعنا هذا الواقع الجديد في السياق التطوّري الذي أفرغناه فيما فات من البحث ، لرأينا النقلة الهائلة التي تحقّقت للفقيه الإمامي . فلأول مرّة يكون لهذا الفقيه (دولته) التي يُحامي عنها ويندمج في أجهزتها . حقاً أن الأمر لم يصِل إلى حدّ التنظير لشرعيتها . ولم تُنجب شخصية مثل ابن تيميّة ، وتنظيره لشرعيّة الدولة المملوكيّة (الفتاوى الكبرى : ٤ / ٣٣٣) ، وأمثاله كثيرون . لكنه اندمج في أجهزتها الرسميّة (كان من وظيفة شيخ الإسلام المركزي ، أن يكون دائماً في مجلس الشاه ، لمراقبة شرعيّة قراراته وأحكامه في مختلف الشوؤن) . كما أنه صحّح تصرفاتها الماليّة (علي بن عبد العالي الكركي : رسالة في حِلّ الخراج) لكن الذي حال دائماً دون منحها شرعيّة صريحة مباشرة ، هو أنه لا محلّ لهذه الدولة ومثلها في مفهوم الشرعيّة الذي نضج في " جبل عامل " وحمله المهاجرون معهم . وهو مفهوم مصدره الإمام ، ثم الفقيه الجامع لشروط الولاية العامة عنه . ومن أبرز المفارقات التي نشأت نتيجة هذا الوضع المُلتبس ، أ ن الشاه طهماسب الأول (حكم : ٩٣٠ ـ ٩٨٤ هـ / ١٥٢٤ ـ ١٥٧٦ م) الذي عُرف بالورع والتقوى أصدر فرماناً بحق علي بن عبد العالي الكركي (ت : ٩٤٠ هـ / ١٥٣٣ م) ، وصفه فيه بـ " نائب الأئمة المعصومين " . وعلى ما لهذا النص من أهميّة ، بوصفه أول خطاب سياسي في الإسلام مبني على ولاية الفقيه ، فإننا نرى فيه

وضعاً مقلوباً . لأن المفروض أن الفقيه هو مصدر الشرعيّة . وهو بغنى فـي هذا عن أي قرار يصدر عن السُـلطة الفعليّة .

لم يكن هذا هو الالتباس الوحيد الذي نشأ تحت عباءة ولاية الفقيه ، كما حملها المهاجرون معهم . الالتباس الأكبر نقرأه في السجال الكبير الذي دار بين فريقين أو مدرستين : المدرسة الأصوليّة ، ومرجعها مدرسة "الحلّة " والمدرسة الأخباريّة ، ومرجعها الفقهاء النقليون السابقون .

في خضمّ هذا السجال الكبير برز صوت وحيد ، يجب أن ننظر إليه بوصفه حالة ثوريّة بكل ما للكلمة من معنى . صاحبه محمد باقر السبزواري (ت : ١٠٩٠ هـ / ١٦٩٧ م) .

كان السبزواري شيخ الإسلام في العاصمة ، على عهد الشاه عباس الثاني ، الذي يُعتبر الومضة الأخيرة في الخط الانحداري الذي كانت تتجه إليه الدولة الصفويّة . وكان فقيهاً طليعياً مجدّداً . ولكننا هنا نهتم بفكره السياسي.

أودع السبزواري فكره السياسي في كتاب له بالفارسيّة سمّاه (روضة الأنوار) ، رتّبه على مقدمة وفصلين وخاتمة . والخاتمة هي ترجمة فارسية لعهد الإمام علي (ع) لمالك الأشتر .ومع ذلك فإن أهم ما فيه هو ما جاء في المقدمة .

إن الانطباع الذي يخرج به قارئ الكتاب ، خصوصاً مقدمته ، هو التأسيس لمبدأ حقيّة وشرعيّة السُلطة العادلة . والقطع الكامل مع السجال المُزمن المحصور بين مقولتي (سُلطة الإمام) و (السُلطة الغصبيّة) . هو ذا لأول مرّة في الفكر السياسي الإمامي مفهوم ذاتي للشرعيّة . يتوسّل ويطرح مقولة جديدة عليه ، خلاصتها(شرعيّة لأنها عادلة) . وذلك استناداً إلى موقف عقلي ، يقضي بضرورة وأصالة النظام السياسي . وبحاجة الناس إلى نظام يُحقق ذاتيتهم المعنويّة ، ويُدير شؤونهم ، ويُسدّد مصالحهم .

إن أهميّة ما جاءنا به السبزوراري ليس فقط فيما قاله . فهو قد يبدو أحياناً ساذجاً طوباوياً . ولا غرو في ذلك ، فنحن نقرأه اليوم بعيوننا ، التي قرأت من قبل صنوف الفكر السياسي . الأهميّة الكبرى هي فيما لم يقله ، ممّا كان يجب أن يقوله لو انه فكّر وفقاً لنمط زمانه . أعني في خلوّ كتابه من أدنى إشارة إلى تعليق شرعيّة الدولة عنده على شرعيّة أُخرى . بل فقط على استجماعها لصفات الدولة العادلة . وبذلك يمكننا القول ، إن الفكر السياسي الإمامي قد اجتاز بفكر السبزواري المسافة المستحيلة بين مقولتي (دولة الإمامة) و (الدولة الغصبيّة) ، وما نتج عنها من مفهوم نائب الإمام و ولاية الفقيه . نافذاً مباشرة إلى أصالة النظام السياسي والشرعيّة الذاتيّة ، وفقاً لصفات ووظائف الدولة العادلة .

لكن كان من سوء حظ السبزواري ، وسوء حظنا منه ، أنه أتى ببضاعته وقد آذنت شمس الدولة الصفويّة بمغيب . وبغيابها غابت المشكلات الفقهيّة السياسيّة التي طرحتها . وغاب النقاش على شرعيّة الدولة والدولة الشرعية. وانشغل الفقهاء بمشكلات عمليّة جديدة ، كانت من قبل بحكم المتجاوَزة . وفي المزدحَم الجديد ضاع فيما ضاع سابقة هذا المفكّر الطليعي .

لست أرى كبير فائدة في استعراض مختلف مظاهر سُلطة الفقيه في في " إيران " في العهد القاجاري . لكن لا بُدّ من الإشارة إلى أمرين ، لأن هناك مَن يرى فيهما معلمين أساسين من معالم (ولاية الفقيه) .

الأول : العمل التنظيري غير المسبوق ، الذي وضعه أحمد النراقي ، في أحد فصول كتابه (عوائد الأيام) . وحشد فيه كل ما يصلُح في نظره دليلاً ، وانتهى فيه إلى القول بأن ولاية الفقهاء " عامّة فيما كانت الولاية فيه ثابتة لإمام الأصل " . في نظري أن عمله ينطوي على عيب منهجي خطير ، هو أنه وضع الفكرة أمامه ، ثم مضى يبحث لها عن أدلّة . وقد رأى الكثيرون فيما بعد أنها أدلّة مخدوشة لسبب أو غيره . إلى درجة أن أستاذنا الشهيد محمد باقر الصدر لم يصحّ عنده من الأدلّة التسعة عشر التي ساقها النراقي إلا دليل واحد .

الثاني : ثورة التبغ الشهيرة ، التي قادها الإمام السيد الشيرازي . إذ حكم بحُرمة تدخين التبغ في عموم " إيران " ما دام مُحتَكراً لشركة إنكليزيّة ، بعد أن باعها الشاه القاجاري امتياز شرائه وتسويقه . وقد استجابت " إيران " على بكرة أبيها لحكم الشيرازي ، فاضطرّت الشركة إلى الانسحاب من السوق والتخلّي عن الامتياز الممنوح لها . والحقيقة أن هذه الواقعة تدلّ على ما كان للسيد الشيرازي شخصياً من مكانة عند الناس ، وهو العالم الجليل الذي يتحلّى بأنبل الصفات . فضلاً عن أنه وقف مدافعاً عن قضية عادلة ، تنطوي على تهديد خطير لاستقلال وطنه ، بالإضافة إلى أن عمل الشاه الدنيء كان يهدّد مصدر رزق قطاع واسع من الشعب الإيراني .

ذلك هو الظهير الذي اغترف منه الإمام الخميني في الدروس التي ألقاها على طلاّبه أثناء نفيه في " النجف " . إنه اجتهاد وُلِد في " الحلّة " ، وشبّ في " جبل عامل " ، وبلغ مبلغ الرجال في " إيران " . وها هو يكتهل الآن فيها . إن العامل السياسي واضح جداً في المراحل الثلاث التي اجتازتها الفكرة . دائماً كان هناك مشروع كيان . وما من كيان دون نظريّة للسُلطة ومفهوم للشّرعيّة . وهو حاضر بامتياز في الثورة التي قادها الإمام الخميني.

(٥)

والآن ، ماذا عن المستقبل ؟

سأقول ما عندي في الجواب بسرعة . أعتقد أن (ولاية الفقيه) قد أدّت دورها مشكورة في عبور الفراغ المستحيل بين (دولة الإمامة) و (الدولة الغصبيّة) . قيام الجمهوريّة الإسلاميّة قد ردم الفراغ . فهي ليست (دولة إمامة) ، كما أنها ليست (دولة غصبيّة) ، ومع ذلك فهي دولة شرعيّة . والمستقبل الآن لصيغة ما تقع بين دولة شورويّة وولاية الفقه .

الذي أطلق هذا التطوّر الجديد ، هو نفسه الذي قاد الثورة وأسّس الجمهوريّة تحت شعار (ولاية الفقيه) . ولكنه ما إن حقّقت الثورة هدفها

الأول ، أي إزاحة الشاه ونظامه ، حتى حصل ما يُشبه الانقلاب على الشعار ، لاشك أنه كان جاهزاً في عقل الإمام . وذلك حين أجاب على سؤال طرحه عليه كبار معاونيه بعد العودة المُظفّرة إلى " طهران " : " ماذا تريد ؟ " والمقصود النظام . والسؤال طُرح على الإمام بوصفه المالك الوحيد لكل عناصر القرار في " إيران " ، ومَن قوله حُكم . وأتاهم الجواب : " إسألوا الناس " . وسُئل الناس في استفتاء عام وأجابوا ، والجواب معروف . فقال : " الناس يريدون الإسلام " . وتوالت الاستفتاءات على دستور الدولة وأجهزة الحكم . وهذا كلّه أيضاً معروف . الأمر الذي أدّى إلى تنامي سُلطة الأُمّة . الأمر الذي لم يرَ فيه البعض إلا حالة صراعيّة ، هلّل لها فرحاً لأنها ستدمّر كل شئ .

هناك مستقبل ينمو الآن في " إيران " في أكثر من حقل . في حقل الممارسة السياسيّة اليوميّة . هناك فقه جديد يظهر ، بعد أن خرج الفقيه من عالَم الغرفة المغلقة والتأمّل المجرّد في النصوص ، إلى قلب نظام العلاقات في المجتمع . هناك علم الكلام الجديد ، الذي يتجاوز المماحكات المذهبيّة إلى الحالة الفكرويّة الجامعة بكافة عناصرها العقيديّة والسياسية والأخلاقيّة .